



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ITEM 8 GENERAL DEBATE

2018/9/24

البند 8

مناقشة عامة

لا يزال برنامج فيينا الرامي الى التأكيد على الإعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة يشكّل نافذة أمل للشعوب التي تتطلع لأن تتحوّل مبادئ حقوق الانسان الى آليات ومؤسسات لحماية ضحايا الانتهاكات في ظل نزوح عدد من الدول نحو توظيف عضويتها في مجلس حقوق الانسان لارتكاب المزيد من الانتهاكات.

إننا في المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان لازلنا نتمسك بكل ما جاء في ديباجة برنامج فيينا لناحية تعزيز جميع حقوق الانسان والأسس الأساسية لحمايتها وتوفير آليات فاعلة كيما تتمتع شعوب الأرض بكامل حقوقها.

السيد الرئيس ولا زلنا نأمل بأن تكون هناك آليات فاعلة لمراقبة أداء الدول الأعضاء في مجلس حقوق الانسان ومدى التزامها ببنود الميثاق العالمي لحقوق الانسان. لقد شهدت المملكة السعودية في العام الماضي أسوأ فصل في تاريخها على مستوى الانتهاكات لحقوق الانسان حيث جرى تعطيل دور الجمعيات الحقوقية التي أشرفت الحكومة السعودية على إنشائها، فيما أصبح كل العاملين في مجال حقوق الانسان عرضة للاعتقال في أي وقت.

إن مما يؤسف له حقاً أن تكون السعودية حاضرة بكثافة وفاعلة في مجلس حقوق الانسان فيما تقترب كل أشكال الانتهاكات في الداخل دون حسيب أو رقيب. وهذا يلقي مسؤولية أخلاقية على الأقل في مواجهة هذه الازدواجية الواضحة، بين وجه للخارج انفتاحي وملتزم وداخلي قمعي يصادر حرية الرأي ويعاقب عليه بل يصل في العقوبة الى أقصاها وأقصاها أي الإعدام كما يحصل اليوم لعشرات المعتقلين دون وجه حق مثل الشيخ سلمان العودة والشيخ توفيق العامر والشيخ حسين الرازي والدكتور عبد الله الحامد والدكتور محمد القحطاني ومن الناشطات إسراء الغمغام ونسيمة السادة وسمر بدوي ولجين الهذلول وغيرهن.

السيد الرئيسي: ثمة مخاوف اليوم مسنودة الى تقارير حصل عليها المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان حول نوايا السلطات السعودية تنفيذ سلسلة من الاعدامات بحق بعض المعتقلين لإشاعة أجواء من الخوف وسط السكان المحليين بهدف تعزيز سلطة ولي العهد الشاب محمد بن سلمان. إننا في الوقت الذي نرفع الصوت عالياً من أجل أن يعرف العالم ما يدور في داخل السعودية من انتهاكات متصاعدة، نحذّر من التدهور الخطير الذي تنزلق اليه الأوضاع في المملكة السعودية ونحمل الدول المتحالفة معها ولا سيما الولايات المتحدة في تغطية الانتهاكات بالسكوت أو التأييد الخفي، كما نؤكد على الحاجة الى آلية عمل لمراقبة أداء الدول الأعضاء في مجال حقوق الانسان نأمل في توفير أدوات للمحاسبة والضغط للحيلولة دون ايغال هذه الدول في ارتكاب ما يحلو لها من انتهاكات بسبب غياب آليات الرقابة والمحاسبة.

السيد الرئيس: إن التقدّم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة، وتوفير بيئة التسامح وتوظيف آليات الدولة لتحقيق الرفاه الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي للشعوب إنما يتحقق من خلال عدم الفصل بين الحقوق والتعامل معها بكونها وصفة كاملة وليست مجردة، أي بالتعامل مع الحريات والحقوق كلها دون استثناء، وهذا يستدعي تحويل الأطر الأممية الى منصات حافزة وراذعة، حافزة على تشجيع الدول للالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية وراذعة لها عن اختراقها. ولازالت شعوب الخليج تأمل في ظل الانهيار الخطير لأوضاع حقوق الانسان ان يكون مجلس حقوق الانسان في مقدّمة الأطر الأممية تلك وشكراً

ICSFT in special consultative status with the ECOSOC / Center Oecumenique des eglise 150, Route de Ferney

1211, Offices: 191&192, Geneva, Switzerland, Tel: +41227884808/ 5&6- Fax: + 41227884807- Website:

www.icsft.net- Email: uncoordinator@icsft.net / info@icsft.net